

تقرير الرصد السياسي^١

نيران مستعرة

العدد 11، تشرين الثاني/نوفمبر 2016

إعداد: منار مّخول

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصرية ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبية والسياسية وتجلياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشهرية تجليات العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل على مستويات عدة: التشريعات والسياسات العنصرية والتمييزية، الخطاب العنصري والعنصرية في الشارع الإسرائيلي.

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

شارع النبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: 8552035 - 4 - (+972)
فاكس: 8525973 - 4 - (+972)
mada@mada-research.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي – فردان
ص. ب.: 11.7164
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت – لبنان
هاتف 804959 - 814175 - 1 868387 (+961)
فاكس 1 814193 (+961)
ipsbeirut@palestine-studies.org

قائمة المحتويات

3	مقدمة
3	تشريعات عنصرية / تمييزية
3	1. تعريف العنصرية
4	2. معاقبة الأسر
4	3. مضاعفة العقوبة
4	سياسات عنصرية / تمييزية
4	1. التهجير المستمر في النقب
5	خطاب عنصري
5	1. الحرائق في فلسطين التاريخية
6	2. الاعتقال بسبب إطلاق النكات عن الحرائق
6	العنصرية اليومية في إسرائيل
6	1. تغييب اللغة العربية في الحافلات
7	2. إخفاء صوت المساجد
8	3. الشعب المختار

مقدمة

يسلط تقرير الرصد لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2016 الضوء على موضوعين رئيسيين هيمننا على الحيز العام في إسرائيل خلال هذا الشهر. يرتبط الموضوع الأول بحرائق الأحرار التي استعرت في أراضي فلسطين التاريخية (التي تشمل إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1967) خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، إذ وُجّهت الاتهامات لفلسطينيين من إسرائيل والضفة الغربية المحتلة بإضرارها عن عمد، وذهب البعض إلى أبعد من ذلك حينما وصفها بـ"إرهاب الحرائق". ويتعلق الموضوع الثاني بتغييب اللغة العربية وإخماد صوت الفلسطينيين في الحيز العام في إسرائيل. وتتصل هذه القضية بمشروع قانون يهدف إلى منع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في المساجد، بالإضافة إلى وأد استعمال اللغة العربية في الإعلانات التجارية.

تشريعات عنصرية / تمييزية

1. تعريف العنصرية

قدمت مجموعة من أعضاء الكنيست (معظمهم من الفلسطينيين، إلى جانب النائب دوف حنين من القائمة المشتركة) في [14 تشرين الثاني/نوفمبر 2016](#)، مشروع قانون يرمي إلى توسيع نطاق تعريف العنصرية في قانون العقوبات الإسرائيلي. ويتناول مشروع القانون هذا، على وجه الخصوص، [المادة 144\(أ\) من قانون العقوبات](#)، التي تعرّف "العنصرية" بـ: "ممارسة الاضطهاد أو الإهانة أو الحط من الكرامة أو المجاهرة بالعداء أو العداوة أو العنف أو التسبب في ارتكاب أعمال عنف إزاء جمهور أو شرائح من السكان بسبب لونهم أو انتمائهم العرقي أو أصلهم الإثني القومي".

ويقترح مشروع القانون المقدم إضافة عبارة "أو الجماعات الدينية" إلى نص المادة 144(أ). وتشير المذكرة الإيضاحية المرفقة مع مشروع القانون إلى "أشكال التعبير عن العنصرية والعداوة تجاه أتباع المسيحية والإسلام ورموزهما، والتي لا تتخذ الدولة أي إجراءات لجزر مرتكبيها أو منعها".

2. معاقبة الأسر

في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، طُرح مشروع قانون يرمي إلى طرد أقارب الدرجة الأولى في أسر الأشخاص الذين أقدموا على القتل أو حاولوا الإقدام عليه لأسباب قومية. وبموجب مشروع القانون هذا، يجب طرد أفراد الأسر إذا كانوا قد شجعوا على القتل أو قصروا في الحيلولة دون وقوعه. وتشدد المذكرة الإيضاحية المرفقة مع مشروع القانون المذكور على أهمية الردع وفعاليتها بالنسبة إلى أمن إسرائيل، وإلى ضرورة أن يكون هذا الردع فورياً.

3. مضاعفة العقوبة

في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أقرّ الكنيست تعديلاً على قانون مكافحة الإرهاب الصادر في شهر حزيران/يونيو 2016، يطاول المادة 37 من القانون المذكور، ويقترح مضاعفة العقوبة المفروضة على الأشخاص الذين أُدينوا بارتكاب عمل إرهابي في حال قيامهم بارتكاب عمل إرهابي آخر، وذلك حسب التعريف الذي ينص عليه هذا القانون في هذا الشأن. وبعبارة أخرى، إذا ارتكب شخص ما نشاطاً إرهابياً أو انتمى إلى منظمة إرهابية وقضى عقوبة السجن التي حُكّم بها، ثم قام بارتكاب جريمة أخرى لها صلة بالإرهاب، يكون من حق القضاة، بموجب هذا التعديل، أن يفرضوا عليه عقوبة تصل إلى ضعف العقوبة المقررة للجريمة المعنية وفقاً لأحكام القانون.

سياسات عنصريّة / تمييزية

1. التهجير المستمر في النقب

في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، هدمت القوات الإسرائيلية قرية العراقيب البدوية الفلسطينية غير المعترف بها في النقب للمرة الخامسة بعد المائة منذ شهر تموز/يوليو 2010. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، هدمت القوات الإسرائيلية القرية مجدداً للمرة السادسة بعد المائة.

خطاب عنصريّ

1. الحرائق في فلسطين التاريخية

نتيجة سيطرة الجفاف وهبوب رياح عاتية، اندلع ما يزيد على 1,700 حريق في فلسطين التاريخية (التي تضم إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1967) خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وحسبما ورد في [تصريح صدر عن سلطات مكافحة الحرائق في إسرائيل](#)، "عمل رجال الإطفاء على إخماد 1,773 حريقاً على مدى ثمانية أيام. واعتُبر 39 حريقاً من هذه الحرائق بمثابة حرائق كبرى استدعت توجيه طواقم يضم الواحد منها عشرة رجال إطفاء أو أكثر من أجل إخمادها. وقد سادت شبّهات بأن إضرام هذه الحرائق قد تمّ عمداً فيما لا يقل عن 25 موقعاً." وعلى الرغم من أن [حرائق الأحرش لم تقتصر على أراضي فلسطين التاريخية](#)، بل استعرت في مناطق أخرى في الشرق الأوسط، "أعلن عدد من وسائل الإعلام الإسرائيلية عن بداية انتفاضة الحرائق، وأجمع وزراء الحكومة على النظر إلى موجة الحرائق هذه باعتبارها عملاً من أعمال العنف التي ينفذها الفلسطينيون على أساس قومي." وفي هذا السياق، قال [رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو](#) في مؤتمر صحفي عقده مع قادة الأجهزة الأمنية ومسؤولي التعامل مع حالات الطوارئ: "إن كل حريق أضرم عمداً أو بفعل التحريض على إضرامه عمداً يعدّ عملاً إرهابياً بكل وجه من الوجوه وسوف نتعامل معه على هذا الأساس. وسوف يتعرض أي شخص يسعى إلى إحراق أجزاء من دولة إسرائيل لعقوبة قاسية." كما صرح [وزير الأمن العام جلعاد إردان](#) بأنه "بات من الواضح أن بعض الحرائق أضرت عمداً. وكما ورد على لسان رئيس الوزراء، فإن من أقدم على إضرام النيران عمداً، يكون قد قام بعمل إرهابي". وفي السياق ذاته، قالت [وزيرة الثقافة ميرري ريغيف](#): "علينا أن نلقي القبض على الإرهابيين الذين يضرمون النار في غاباتنا ويهددون حياتنا!". وأضاف وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت القول في معرض إشارته إلى الفلسطينيين: "لا يستطيع إحراق البلد إلا من لا ينتمي إليه." وفضلاً عن ذلك، [أفادت جريدة "هآرتس" في تقرير](#) نشرته في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بأن الوزير بينيت "أنهى باللائمة على إرهاب الحرائق باعتبارها المتسبب في موجة الحرائق الأخيرة، وقال إنه يتحتم على إسرائيل أن ترد عليها بتوسيع بناء المستوطنات في الضفة الغربية."

2. الاعتقال بسبب إطلاق النكات عن الحرائق

في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، [اعتقلت الشرطة الإسرائيلية صحافياً فلسطينياً](#) من قرية رهط في النقب بسبب نشره تعليقا ساخرًا حول حرائق الغابات على صفحته على موقع "فيسبوك". واتهمت الشرطة الصحافي أنس أبو دعابس بالتحريض على إضرام تلك الحرائق عمداً. وكان التعليق الذي نشره [أنس أبو دعابس](#) "تهكمياً" يسخر من الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين هلّوا لاندلاع الحرائق التي أتت على ديارهم. وحسبما ورد في [مدونة "النداء المحلي"](#): "من الواضح أن الشرطة لم تتكلف عناء قراءة النص حتى نهايته، أو أنها اعتمدت على برنامج "جوجل" للترجمة (Google Translate) واعتقلته من أجل تزويد [وزير الأمن العام جلعاد إردان] بالمزيد من الوقود الذي يمكنه من القيام بتحريضه". [وأطلقت الشرطة سراح أبو دعابس في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.](#)

العنصرية اليومية في إسرائيل

1. تغييب اللغة العربية في الحافلات

على الرغم من أن العربية تُعدّ لغة رسمية في إسرائيل، عمدت شركة حافلات تعمل في مدينة بئر السبع في النقب إلى [وقف الإعلانات الصوتية باللغة العربية](#) (بالإضافة إلى اللغة العبرية) في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2016 نتيجة الشكاوى التي تلقتها من السكان اليهود-الإسرائيليين في المدينة. وحسبما ورد في مدونة مجلة (*972 Magazine*) حول هذه القضية، نُشرت الشكاوى التي أثارها هؤلاء السكان حول نظام مخاطبة الجمهور ثنائي اللغة على مواقع التواصل الاجتماعي، وبعد ذلك:

بث موقع إخباري محلي في بئر السبع خبراً تحت عنوان "سكان بئر السبع يملكهم الغضب: الإعلانات بالعربية على متن الحافلة: لقد تحولنا من مترو دان إلى مترو غزة". وحسبما جاء في هذا الخبر، تفاجأ السكان عندما اكتشفوا أن الحافلة لا تحمل اسم المحطة مكتوباً باللغة العربية فحسب، بل إن نظام مخاطبة الجمهور في الحافلة يعلن اسم كل محطة باللغة العربية أيضاً. وقال أحد المشتكين إن هذه الإعلانات ذكّرتهم بإيران، وأضاف أنهم سوف "يشرعون في تشييد المساجد في القريب العاجل". وبناءً على هذه الشكاوى، أوقفت الشركة الإعلانات الواردة باللغة العربية في الحافلات العمومية.

وقد أصدر وزير المواصلات الرد التالي:

تظهر المعلومات المكتوبة على الحافلات في مدينة بئر السبع بكلا اللغتين، العبرية والعربية. أما فيما يتصل بنظام الإعلانات بالعربية، فسوف يتم النظر في هذه المسألة بما يتوافق مع المعايير المرعية وبما يشمل جميع وسائل المواصلات العامة. وكان قد جرى تفعيل الإعلانات العربية في وسائل المواصلات العامة في بئر السبع قبل الأوان وخلال فترة لم تتجاوز يوماً واحداً، وبالتالي تقرر إلغاؤها على الفور. وبناءً على التحقيق الذي أجريناه، سوف يتم تفعيل نظام الإعلانات حسب الخطة المقررة.

2. إخماد صوت المساجد

أقرت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، مقترحاً يرمي إلى حظر مكبرات الصوت في أماكن العبادة، أو ما يسمى بـ "مشروع قانون منع الأذان". وهذا يعني أن مشروع القانون سوف يُعرض للقراءة التمهيديّة أمام الكنيست. وقد سبق أن تطرق تقرير [الرصد لشهر كانون الثاني/يناير 2016](#) إلى مشروع القانون المذكور، الذي يحمل عنوان "مشروع قانون مكافحة الأضرار البيئية (تعديل: حظر استخدام مكبرات الصوت في أماكن العبادة، 2015)". وحسبما ورد في جريدة ["جيروزاليم بوست" \(Jerusalem Post\)](#)، صرّح رئيس القائمة المشتركة، في الكنيست، أيمن عودة بأن مشروع القانون عنصري وشعبي:

إن الغاية النهائية منه تكمن في خلق جو من الكراهية والتحريض تجاه المواطنين العرب [الفلسطينيين]... فهناك في الأصل قوانين الضجيج التي تسري على المساجد، ومن الواضح أن غاية مشروع القانون [الجديد] تتمثل في النظر إلى المساجد باعتبارها تثير الإشكال.

وحسبما جاء في مؤشر السلام الذي أعدّه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2016:

يؤيد 56% من الجمهور اليهودي حالياً [مشروع القانون]، الذي أقرته اللجنة الوزارية لشؤون التشريع مؤخراً. وفي الوقت نفسه، تعتقد أغلبية تفوق هذه النسبة بقليل (59%) بأنه يمكن التوصل إلى تفاهات حول مشكلة الإزعاج الذي يسببه الأذان، كما يمكن حل هذه المشكلة من خلال طرق لا تتسم بطابع رسمي كبير. وقد رأينا إجماعاً (بلغت نسبته

93%) في أوساط المجتمع العربي [الفلسطيني] على أنه يمكن التوصل إلى تفاهات وحل مرضٍ بطرق تتصف بطابع رسمي أقل من التشريعات.

ولا يستهدف مشروع القانون المذكور الأذان الذي يُرفع في المساجد بصفة حصرية، ولكن نظراً إلى شيوع استخدام مكبرات الصوت في المساجد على نحو يفوق استخدامها في دور العبادة المسيحية واليهودية، يُفترض أن مشروع القانون يهدف إلى إخماد صوت الفلسطينيين المسلمين وتكميم أفواههم.

3. الشعب المختار

طرح مؤشر السلام الذي أعده المعهد الإسرائيلي للديمقراطية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2016 سؤالاً حول ما إذا كان الأشخاص المستطلعة آراؤهم يتفقون مع المقولة التالية أم لا: الشعب اليهودي هو الشعب المختار، وهو لذلك أعظم من الشعوب الأخرى. ووفقاً لنتيجة الاستطلاع:

أجاب معظم اليهود الذين شملتهم عينة المسح بالنفي (55%)، غير أن أغلبية كبيرة جداً (41%) ردت بالإيجاب. وأشار تصنيف الردود التي وردت على هذا السؤال حسب الانتماء السياسي إلى أن غالبية المنتمين إلى المعسكر اليميني تنظر إلى الشعب اليهودي على أنه الشعب المختار وعلى أنه أعظم من الشعوب الأخرى، بينما لم تعبر سوى أقلية ضئيلة من المنتمين إلى معسكري الوسط واليسار عن هذه النظرة. كما أشار تصنيف الردود الواردة على السؤال المذكور حسب الانتماء الديني إلى أن أغلبية كبيرة جداً بين من يؤيدون تفوق الشعب اليهودي هم من أوساط الحريديم (المتزمطين) (80%)، والمتدينين التقليديين (72%) والمتدينين (64%).

وبخصوص السؤال الآخر الذي طرحه الباحثون في مؤشر السلام، ظهرت النتيجة التالية:

ينقسم الجمهور اليهودي بالتساوي تقريباً بين من يتفق مع المقولة التي ترى أن "العرب لا يفهمون غير لغة القوة" (49%) ومن يختلف معها (47.5%). ويظهر تصنيف الردود الواردة على هذا السؤال حسب الانتماء السياسي والديني

للمستطلعين إلى صورة تشبه إلى حد كبير تصنيف الردود على السؤال السابق.